

† ◊ ΧΗΛΕ† Ι ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩ Η ◊ Γ ◊ Ι

◊ Θ Ζ Ζ Ε Γ Ι Ε Γ Γ Ε Υ ◊ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 21 نونبر 2017

العدد 529

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وقرارات المكتب
06.....	برنامج اجتماعات اللجان الدائمة
07.....	ندوات وملتقيات برلمانية
16.....	العلاقات الخارجية
19.....	أنشطة الفرق والمجموعات البرلمانية
22.....	الشراكة والتعاون
25.....	صدر أخيرا

اجتماعات وقرارات المكتب

■ اجتماع رقم 2017/39

ليوم الاثنين 13 نونبر 2017

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 13 نونبر 2017 اجتماعه الأسبوعي برئاسة الخليفة الأول للرئيس السيد عبد الصمد قيوح، وحضور الأعضاء السادة :

- عبد الاله الحلوطي : الخليفة الثاني للرئيس؛
- حميد كوسكوس : الخليفة الثالث للرئيس؛
- نائلة مية التازي : الخليفة الخامس للرئيس؛
- رشيد المنباري : محاسب المجلس؛
- أحمد لخريف : أمين المجلس؛

فيما اعتذر عن الحضور كل من السادة:

- عبد القادر سلامة : الخليفة الرابع للرئيس،
- العربي المحرشي : محاسب المجلس،
- الوهاب بلفقيه : محاسب المجلس؛
- محمد عدال : أمين المجلس،
- أحمد تويزي : أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ علاقة المجلس مع المؤسسات الدستورية:

← قرار رقم **2017/39/1** بالموافقة على طلب الفريق الاشتراكي بإحالة مشروع قانون رقم **89.15** المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي على كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وعلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان قصد إبداء الرأي.

❖ أشغال اللجن الدائمة:

← قرار رقم **2017/39/2** بالموافقة على طلب لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية تشكيل لجنة فرعية للاستطلاع حول مشكل الماء بجهة درعة تافيلالت.

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم **2017/39/3** بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء **14** أكتوبر **2017** والتي تتضمن سؤالاً واحداً عن كل فريق أو مجموعة. وسيبدأ هذه الجلسة الخليفة الخامس للرئيس السيدة نائلة مية التازي والسيد أحمد تويزي كأمين للجلسة.

❖ العلاقات الخارجية والشراكة والتعاون:

← قرار رقم **2017/39/4** بالموافقة على المشاركة في أشغال الدورة الثالثة عشر لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والاجتماعات المصاحبة التي ستعقد بطهران ما بين **13** و **17** يناير **2018**.

← قرار رقم **2017/39/5** بالموافقة على موافاة فريق الأصالة والمعاصرة وفريق التجمع الوطني للأحرار بجدول مشاركات أعضاء فريقيهما في المهام الدبلوماسية.

← قرار رقم **2017/39/6** بموافاة مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بالمعايير التي تم اعتمادها لانتقاء المشاركين في الأسبوع الدراسي حول الجهوية المتقدمة التي عقد ببرلين ما بين **6** و **10** نونبر **2017**.

← قرار رقم **2017/39/7** بالموافقة على مشروع زيارة مقرر الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المكلف بتقييم الشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي ما بين **27** نونبر و فاتح دجنبر **2017**.

❖ شؤون تنظيمية:

← قرار رقم **2017/39/8** بتضمين جدول أعمال المكتب النقط

التالية:

- مآل قرار المكتب بشأن تشكيل اللجنتين النيابيتين لتقصي الحقائق في موضوع المكتب الوطني للسياحة وموضوع استيراد النفايات.
- مآل قرار المكتب في شأن تشكيل اللجنة المؤقتة الخاصة بفحص صرف ميزانية المجلس.
- مآل قرار المكتب بشأن استبدال أعضاء شعبة مجلس المستشارين في رابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة لها بإفريقيا والعالم العربي.
- وضعية الموظفين المتغيين الذين استنفذت الإدارة مختلف المساطر الإدارية في حقهم.
- تقرير الخليفة الثالث للرئيس حول وضعية موظفي البروتوكول بمجلس المستشارين.
- الحسم في طلب جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي مجلس المستشارين للرفع من قيمة المنحة التي يخصصها المجلس لميزانية الجمعية.
- جرد شامل لجميع المهات الدبلوماسية التي قام بها أعضاء المجلس موزعة حسب تمثيلية الفرق والمجموعات وكذا جرد شامل لمهام الموظفين المرافقين لوفود المجلس.

← قرار رقم **2017/39/9** بدراسة إمكانية تحمل إدارة مجلس المستشارين مصاريف تأشيرات السفر

الممنوحة للسادة المستشارين والموظفين في إطار مهامهم الدبلوماسية.

❖ شؤون إدارية:

← قرار رقم **2017/39/10** بالموافقة على إقامة حفل شاي على شرف أبناء موظفات وموظفي

المجلس خلال زيارتهم الدراسية للمجلس يوم الثلاثاء **14 نونبر 2017**.

❖ مخلفات:

← قرار رقم **2017/39/11** بالموافقة على مشاركة وفد من مجلس المستشارين في الافتتاح الرسمي للدورة السادسة للمعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنسخة الأولى للمعرض الدوري المغربي السينغالي الإيفواري يوم **20 نونبر** بالدار البيضاء.

← قرار رقم **2017/39/12** بالموافقة على مشاركة عضوتين من مجلس المستشارين في المؤتمر الإقليمي الذي تنظمه مؤسسة ويستمنستر بتونس يومي **16 و 17 نونبر 2017** حول موضوع "مناهضة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية بين النصوص والتطبيق".

قضايا للمتابعة

- ملاحظات الفرق والمجموعات حول إطار عمل المجلس للتفاعل مع الخطاب الملكي السامي خلال افتتاح الدورة التشريعية.
- ملاحظات الفرق والمجموعات حول المسودة الأولية لمشروع تعديل النظام الداخلي.

❖ العلاقات الخارجية:

- خطة عمل المكتب من أجل استثمار النتائج الإيجابية التي استطاع المجلس تحقيقها على مستوى الاتحاد البرلماني الدولي وفي إطار أمريكا الجنوبية.
- مقترحات بشأن التنسيق بين مجلسي البرلمان في مجال الدبلوماسية.
- الالتزامات المالية للمجلس تجاه البرلمان العربي.
- طلب رئيس مجلس النواب الشعب التونسي دعم ترشيح السيد المنجي الرحوي لتولي منصب رئيس البرلمان الإفريقي.

قضايا للإطلاع

- حصيلة حضور السيدات والسادة المستشارين خلال الجلسات المنعقدتين خلال الأسبوع الماضي.
- ملتقى الفريق الاستقلالي تأجيل اجتماع لجنة النظام الداخلي المزمع عقده يوم الأربعاء **15 نونبر 2017**.
- تقرير عن أشغال اللقاء الدراسي المنظم من قبل المجلس يوم الأربعاء **8 نونبر 2017** حول مشروع قانون رقم **103.03** المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.

■ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

❖ الثلاثاء 21 نوفمبر 2017 على الساعة العاشرة السادسة بعد الزوال / قاعة الندوات:

← تقديم مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018.

■ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

❖ الأربعاء 22 نوفمبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا:

← البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي.

■ لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنية الأساسية.

الأربعاء 22 نوفمبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا:

← مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 103.14 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

تنظيم الملتقى البرلماني للجهات.



احتضن مجلس المستشارين يوم الخميس 16 نونبر 2017 أعمال الملتقى البرلماني الثاني للجهات، المنظم بشراكة مع جمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات المحلية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وتميزت الجلسة الافتتاحية للملتقى بالرسالة التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس للمشاركين فيه والتي تلاها مستشار صاحب الجلالة السيد عبد اللطيف المنوني.



وشارك في هذا الملتقى مسؤولون حكوميون، ورؤساء مجالس الجهات، ومسؤولو المؤسسات الوطنية،

ومثلو هيئات المجتمع المدني، فضلا عن شركاء مجلس المستشارين الدوليين.

ويأتي تنظيم هذا الملتقى تنفيذا لمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2018-2017، وكذا استكمالاً لمخطط العمل الاستراتيجي لمجلس المستشارين 2016-2018، وتتويجا للتوصيات المنبثقة عن نسخته الأولى، وكذا الخلاصات الهامة للورشات التحضيرية الموضوعاتية التي نظمتها المجلس يومي 25 و 26 أكتوبر الماضي.

وتوخى هذا الملتقى القيام بقراءة موضوعية لتجربة الجهوية المتقدمة، والمساهمة في التفاعل مع مختلف القضايا والإشكالات المطروحة، وذلك من خلال تدارس ثلاثة محاور أساسية تهتم على التوالي الهياكل الإدارية وتدير الموارد البشرية الجهوية، وبرنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب: أسس التنمية الجهوية، وتعزيز الموارد المالية الجهوية.

كما مثل فرصة أمام جميع الفاعلين في منظومة تدبير الجهوية، للمشاركة في مواكبة تقييمية للإطار القانوني والتراكم التدبري المنبثق من واقع الممارسة الجهوية.

ويأتي تنظيم النسخة الثانية من هذا الملتقى، كإطار للتنسيق المؤسسي والتفكير الجماعي في سبيل التفعيل السليم لورش الجهوية المتقدمة، كذلك اعتبارا لخصوصية تركيبة المجلس السياسية والمالية والاقتصادية والنقابية، والتي تجعل منه برلمانا وصوتا للجهات بامتياز، بما يتماشى مع الأهمية التي تحظى بها الجهوية المتقدمة كورش استراتيجي يراعاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ومع الأدوار الجديدة التي أقرها دستور 2011 لمجلس المستشارين.



وقد توجت أعمال هذا الملتقى الهام بإصدار جملة من التوصيات أكد من خلالها المشاركون على ضرورة الإسراع بإطلاق مسار تشاوري بين مجالس الجهات وكافة السلطات العمومية المعنية بشأن الإطار العام للتعاقد بين الدولة والجهات والأهداف المتوخى بلوغها من خلاله.

وشددت الخلاصات الختامية وتوصيات المشاركين أيضا على ضرورة مأسسة آلية للحوار والتشاور بين الحكومة ورؤساء

مجالس الجهات، تنصب على مختلف القضايا المتعلقة بالتنمية على المستوى الجهوي، وكذا المرتبطة بتنفيذ السياسات العمومية القطاعية على المستوى الترابي، مع مراعاة المؤشرات ذات الصلة، من قبيل الفقر والهشاشة على مستوى الجهة، ونسب التجهيز بالبنية التحتية الأساسية، ومؤشر الولوج إلى الصحة وإلى التمدرس.

كما دعا المشاركون إلى الإعمال المستعجل بتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والقاضية بإنشاء قطب اجتماعي على المستوى الجهوي في إطار اللاتمرکز الإداري، معتبرين أن هذه التوصية ستمكن من تقوية التنسيق بين الجهة والقطاعات الحكومية غير الممرکزة المشكلة للقطب الاجتماعي، علاوة على ضرورة إدماج برامج التنمية الجهوية ضمن نموذج التنمية الذي سيتم إنجازه، والأخذ بعين الاعتبار الإشكاليات المرتبطة بالسياسات المتعلقة بالشباب.

وأوصوا باتخاذ التدابير الإدارية والتنظيمية الملائمة لاستكمال مسلسل عدم التركيز، وتمكين المصالح الخارجية لمختلف القطاعات الحكومية المعنية من صلاحيات تمكنها من التعاقد تحت إشراف القطاع الوصي حول التزامات برامج التنمية الجهوية وأجراء تلك التعاقدات، وكذا إلى إطلاق مسار تجريبي لممارسة الاختصاصات المشتركة للجهات، مع تحديد إطار تنظيمي ملائم وموحد لهذا المسار.

كما أكدت التوصيات على ضرورة التفكير في إمكانية تطوير وتنويع الإطار القانوني والتنظيمي والعملي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، في إطار ممارسة الجهات لمختلف اختصاصاتها، بما في ذلك تسهيل شروط إبرام هذه الشراكات وتعبئة الموارد المالية لها، فضلا عن استكمال مختلف القطاعات الحكومية المعنية بنشر مصالحها الخارجية على مستوى مختلف الجهات مع ملاءمة نفوذها الترابي مع التقسيم الجهوي الجديد.

لأجل ذلك، وجه المشاركون الدعوة إلى مجالس الجهات بغية استثمار أمثل للإمكانيات القانونية المتاحة المتعلقة بإحداث مجموعات الجهات ومجموعات الجماعات الترابية للإجابة على التحديات المتعلقة بأجراء سياسات عمومية قطاعية تهم وحدات سوسيو مجالية متباينة، وكذا استثمار مخرجات مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتقوية بعد التنمية المستدامة والعدالة المناخية في أجندة السياسات العمومية الترابية للجهات، وكذا تنظيم لقاء تشاوري مع المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات في مجال التدبير المالي للجهات.

كما دعوا مجالس الجهات وأعضاء اللجان الدائمة إلى مراعاة القضايا المرتبطة بالمنافسة بين الجنسين، وبالطفولة والشباب ومختلف أطوار الحياة والإعاقة، مشددين على أن رؤساء مجالس الجهات مطالبين، على الخصوص، بمأسسة استقبال مقترحات المواطنين وجمعيات المجتمع المدني المتعلقة بإعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية وذلك شهرا قبل موعد الدورة العادية لشهر يوليوز من كل سنة، مع إمكانية تنظيم استشارات عمومية لساكنة الجهة بخصوص كل مسألة تدرج ضمن اختصاصات الجهة، على شكل جلسات حوارات جهوية، أو ورشات موضوعاتية أو مجالية.

كما أوصوا رؤساء مجالس الجهات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمندوبية السامية للتخطيط إلى إطلاق مسار للتعاون بشأن إجراء آليات التقييم المنصوص عليها في المادة 246 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، بما في ذلك تملك الجهة للأدوات المنهجية لتقييم التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي.

كما وجه المشاركون الدعوة إلى رئيس مجلس المستشارين بتنسيق مع المجالس الجهوية والإدارة الترابية إلى إحداث آلية للتتبع تسهر، على الخصوص، على استثمار نتائج الملتقى البرلماني للجهات في أعمال التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية، وكذا على تتبع أعمال الأولويات الواردة في أرضية العمل.

من جهة أخرى، اعتبر المشاركون أن الظرفية الحالية تتطلب التعجيل بإرساء الهياكل الإدارية لكل الجهات، وهو ما يستوجب من الإدارات المعنية إعطاء الأولوية لمسألة المصادقة على مشاريع الهياكل التنظيمية المعروضة على أنظارها وملائمة هذه الهياكل مع الواقع الجهوي ومتطلبات المخطط الجهوي للتنمية مع مراعاة الترشيح في الإنفاق.

كما أكدوا ضرورة إيجاد مسطرة للتصديق التقني والمالي على برامج التنمية الجهوية والدفع نحو جعل جميع الجهات تتوفر على تصميم جهوي لإعداد التراب وتوضيح فحوى السياسة التعاقدية بين الجهات والدولة والانتقال بها إلى إطار واضح ومستوعب.

وبخصوص تمويل الجهوية، دعا المشاركون إلى العمل على تحديد اختصاصات الجهات بشكل دقيق لتمكينها من معرفة المشاريع والقضايا المسؤولة قانونيا عن تمويلها، مع وضع سقف لتمويل الجهات لمشاريع الدولة والتسريع بإصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بالمالية الجهوية (المراسيم والقرارات)، فضلا عن التزام الدولة بنقل الأموال المحولة للجهات من ضرائبها في الوقت الملائم لتسهيل إعداد الميزانية الجهوية.

المصدر: ومع

■ **رئيس مجلس المستشارين يؤكد في افتتاح أشغال
الملتقى البرلماني الثاني للجهات على أهمية
الانتقال من التنظير إلى الفعل كرهان لورش
الجهوية.**



أكد رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش، خلال افتتاح الملتقى البرلماني الثاني للجهات الذي نظمه المجلس تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم الخميس 16 نونبر 2017، أن الرهان المطروح اليوم في ورش الجهوية هو الانتقال من منطق التنظير والقول إلى منطق التخطيط العملي والفعل، على اعتبار أن تفعيل الجهوية على نطاق متقدم يحتاج إلى البناء على التزائم وإلى التتبع والتقييم المستمر، تماشياً مع الرؤية الملكية السامية.

وأضاف أن المجلس انخرط فعليا بمعية شركائه في هذه الفلسفة الموجهة نحو الفعل، كما تؤكد المقاربة المعتمدة في تنظيم فعاليات هذا الملتقى، وكما تجسده الأسئلة العملية المعروضة للنقاش والتداول في المحاور الثلاثة التي وقع عليها الاختيار بالأولوية ضمن جدول أعمال هذا الملتقى.

وأضاف أنه، بعيدا عن الخوض في القضايا والأسئلة الاستراتيجية المرتبطة بمشروع الجهوية المتقدمة باعتباره ورشا إصلاحيا كبيرا يعيد صياغة بنية ونسق الدولة وهيكلها، أصبح النقاش والتفكير الجماعي يتوجه نحو ملامسة الصعوبات العملية في أجراة وتنزيل الاختيارات المرتبطة بالجهوية المتقدمة على أرض الواقع، بهدف إيجاد حلول واقعية وعملية لتذليلها.

وسجل السيد الرئيس أن هذا الملتقى، الذي ينظم بخلفية تلقي تطلعات المجالات الترابية، وأسئلة وانتظارات الجهات، ينبغي أن تنبثق عنه مخرجات يمكن للبرلمانيين استثمارها في مختلف واجهات عملهم سواء عبر قناة التشريع أو قناة الرقابة على العمل الحكومي أو تقييم السياسات العمومية.

ورأى أن تنظيم هذا الملتقى في هذا التوقيت بالتحديد يكتسي أهمية خاصة، باعتبار أن برمجته قبل مناقشة قانون المالية، ستتيح الفرصة أمام المستشارين لاستثمار التوصيات التي ستصدر عن أشغاله، لإدخال التعديلات الضرورية على مشروع قانون المالية بما يعزز توطيد وتعزيز مسار تفعيل الجهوية، وأيضا للمساهمة في الرقابة البرلمانية للمجلس على الحكومة في تنفيذ التوجيه الملكي السامي للحكومة لوضع جدول زمني مضبوط لاستكمال تفعيل الجهوية المتقدمة.

وأبرز أنه تم تحديد ثلاث محاور كواجهات عمل لهذا الملتقى تلخص، بشكل مكثف، حزمة من التحديات والعقبات التي لا تزال تعرقل انطلاق "قطار الجهوية المتقدمة" بالوتيرة المأمولة، وهي التنظيم الإداري للجهات وإشكالية الموارد البشرية وبرمجة التنمية الجهوية وأسئلة التعاقد بين الدولة والجهات وتمويل الجهوية.

وشدد السيد بن شماش على طموح المجلس لأن يصبح الملتقى تقليدا سنويا قارا ودائما ومحطة في صيرورة تمكن المجلس من الاضطلاع بوظائف برلمان الجهات، وأن يشكل إطارا مؤسساتيا للحوار الدائم لمواكبة مشروع الجهوية.



مجلس المستشارين يحتضن أشغال الملتقى الإقليمي حول: " الاقتصاد الرقمي : الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات "



احتضن مجلس المستشارين يوم الأربعاء 15 نونبر 2017 أشغال الملتقى الإقليمي حول: " الاقتصاد الرقمي : الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات ".

وتتميز هذا الملتقى بحضور السيد رئيس الحكومة والسيد رئيس مجلس المستشارين، وبمشاركة رئيس الفريق التحكيم السعودي والرئيس الشرفي لمركز مجلس التعاون الخليجي الأمير /الدكتور بندر بن سلمان آل سعود، وبمشاركة نخبة من الخبراء في المجال القانوني والتشريعي والقضائي والاقتصادي والمعلوماتي.

وخلال كلمته الافتتاحية أبرز السيد حكيم بن شماش رئيس المجلس الإجماع الحاصل اليوم على كون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تعتبر عاملا أساسيا لتطوير مجتمع المعرفة ومحركا قويا للنمو والابتكار، ولا سيما من خلال ما تحققه من مردودية إنتاجية مرتفعة.

كما أبرز إسهام هذه التكنولوجيات في التنمية من خلال تشجيع الحكامة الديمقراطية، لكونها تعزز الشفافية وتسهل الاستفادة من المعلومات وتتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم بسهولة أكثر.

السيد الرئيس
أشار كذلك إلى
ما قد يترتب عن

هذه التطورات التكنولوجية من سلبيات من بينها
المساس بالمراكز القانونية، وأساس المسؤولية المدنية
والجنائية، فضلا عن ظهور أشكال كثيرة وجديدة من
المنازعات المتعلقة بهذا النوع الجديد من المعاملات، مما
أملى ضرورة البحث عن أفضل أنجع السبل وأكثرها

ملائمة للحسم الفوري في منازعات هذا التجارة، ومن هنا نشأت فكرة ما يطلق عليه بالتحكيم الإلكتروني، أو
التحكيم الرقمي كما يطلق عليه بعض فقهاء القانون، لتواكب النمو السريع للتجارة الإلكترونية الذي يحتاج إلى آلية
متطورة لفض المنازعات بالسرعة والدقة المطلوبة.

وبعد أن استعرض التجربة المغربية في هذا المجال، اعتبر السيد الرئيس هذا الملتقى فرصة للوقوف على
الرهانات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في بلداننا وذلك في ظل الاختلافات والتباينات التشريعية
والتنظيمية. كما يعتبر مناسبة للبحث عن الحلول القانونية والعلمية المقترحة لكسب الرهانات ومواجهة التحديات،
وأيضا لإبراز دور القضاء والتحكيم والوساطة الإلكترونية في تسوية منازعات الاستثمار والاقتصاد الرقمي والتجارة
الدولية.



لذلك، يضيف السيد الرئيس، فإن توفير
الإطار القانوني والتنظيمي المناسب أصبح ضرورة ملحة
لتوفير بيئة مناسبة، سواء بإدخال تعديلات على
القوانين القائمة بشكل يجعلها تستجيب بشكل أكبر
للمتطلبات التي يفرضها تطور الاقتصاد والاستثمار
الرقمي والتجارة الإلكترونية لحماية البيانات والمعاملات
الإلكترونية للفاعلين في القطاع، أو تبني قوانين
منخصصة لتنظيم مختلف جوانب هذا الاقتصاد الجديد،

ابتداء من إنشاء المواقع على شبكات الاتصال الإلكترونية وتسجيل عناوينها، ونظم التعاقد الإلكتروني وإثباته،
وإجراءات تأمينها، وصولا إلى نظم الأداء، وضمانات تنفيذ التعاقدات وحماية المستهلك في المعاملات الإلكترونية،
وحقوق الملكية الفكرية، والمعاملة الضريبية والمجرية للمعاملات الإلكترونية، ثم تحديد الاختصاص القضائي
بمنازعات عقود التجارة الإلكترونية، وغيرها من القضايا والإشكالات التي يطرحها هذا التطور التكنولوجي.



بدوره تناول الكلمة السيد رشيد المنياري محاسب المجلس، حيث أبرز دور التشريع في مواكبة التطور الرقمي وحماية البيانات والمعاملات الالكترونية، كما استعرض أهم الاستراتيجيات والبرامج والخطط المعتمدة في المغرب من أجل مواكبة هذه الطفرة الجديدة، مبديا استعداد مجلس المستشارين للانفتاح على جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز المنظومة التشريعية والقانونية الوطنية في هذا المجال الحيوي.

■ احتضان أعمال الدورة 35 لمنتدى رؤساء ورئيسات المؤسسات التشريعية بأمریکا الوسطى والكرایب.

احتضن البرلمان المغربي بمجلسيه، مجلس النواب ومجلس المستشارين، الدورة 35 لمنتدى رؤساء ورئيسات المؤسسات التشريعية بأمریکا الوسطى والكرایب (الفيبريل)، وذلك للفترة الممتدة من 14 إلى 17 نونبر 2017 بمقر البرلمان وقد توجت أعمال هذا المؤتمر بإصدار إعلان الرباط في ما يلي نصه الكامل:

إعلان الرباط



إن المشاركين في الدورة الخامسة والثلاثين من الاجتماع العادي لمنتدى رؤساء ورئيسات المجالس التشريعية في أمریکا الوسطى وحوض الكرايبي (فيبريل) وبرلمان المملكة المغربية، باعتباره عضوا ملاحظا، المجتمعين في الرباط بالمملكة المغربية بتاريخ 14 نوفمبر 2017.

إذ يستحضرون :

1. مبادئ ومثل وأهداف المؤسسات التشريعية بالدول الأعضاء في الفيبريل والمغرب، الرامية الى تحقيق السلم والأمن الإقليميين وكذا تحقيق الاندماج الاقتصادي المبني على التنمية المستدامة والديمقراطية والرفاه الاجتماعي للشعوب؛
2. وإذ يقدرون مسلسل الديمقراطية وإرساء سياسات اللامركزية والديمقراطية التشاركية والتوطيد الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، الذي قطعته المملكة المغربية ومختلف البلدان الأعضاء بالفيبريل من أجل تحقيق التنمية المستدامة وضمان إدماج أوسع الفئات الاجتماعية في الجهود العام للتنمية و ثماره المتحققة؛

3. وأخذا بعين الاعتبار تجارب مختلف البلدان الأعضاء في الفوبريل في مجال الحفاظ على التنوع الثقافي والاثني وكذا المجهودات المبذولة في ما يخص حماية البيئة وتعزيز المجتمعات الديمقراطية المفتوحة؛
4. وإذ يثمنون مجهودات المغرب والدول الأعضاء في الفوبريل في مجال مكافحة الإرهاب والترافع من أجل مقاربة شمولية لظاهرة الهجرة قوامها محاربة التمييز وتعزيز قيم التسامح وصيانة حقوق الإنسان والتضامن بين الشعوب؛
5. وأخذا بعين الاعتبار "القرار المتعلق بقضايا الهجرة في بلدان أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي" الذي تم اعتماده في الاجتماع الاستثنائي السابع عشر للرؤساء والمنعقد في يوليو 2004، الذي تقرر على إثره اعتبار ظاهرة الهجرة إحدى القضايا ذات الأولوية في جدول أعمال (فوبريل)؛
6. وحيث إن الاجتماع الثالث للجنة الشؤون الدولية والتكامل الإقليمي للفوبريل، المنعقد في السلفادور في يوليو 2013، أدرج في قراره التزام البرلمانين باتخاذ إجراءات تهدف إلى حماية حقوق المهاجرين الإنسانية وضمانها، فضلا عن مراجعة القوانين الوطنية المتعلقة بالهجرة والأجانب بهدف صون حقوق الإنسان للأفراد بصرف النظر عن وضعيتهم كمهاجرين؛
7. وإذ يذكرون بأنه خلال الدورة الثالثة والثلاثين للاجتماع العادي لمنتدى رؤساء ورئيسات السلطات التشريعية في أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي (فوبريل) المنعقد في مكسيكو في فبراير 2016 التي شهدت أيضا فعاليات "القمة البرلمانية المعنية بالهجرة في المكسيك وفي أمريكا الوسطى ومنطقة حوض الكاريبي"، حيث تقرر رفض الإجراءات التي تنتهك حقوق الإنسان وكفالة التنفيذ الشامل للمعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بالهجرة؛ كما تعهد المشاركون في تلك القمة بتوحيد جهودهم الرامية إلى معالجة وضعية الهشاشة التي يعيشها الأطفال المهاجرون، لاسيما الأطفال غير المرافقين؛
8. وإذ يذكرون بدور البرلمانات في تحصين هذه المكاسب وتعزيزها من خلال أدوارها في التشريع والمراقبة وتتبع السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية؛

يعلنون في ما يلي :

1. اعتماد مقارنة قائمة على الأمن الإنساني وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق مواجهة التحديات المشتركة المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة، والاتجار في البشر والهجرة، والتغيرات المناخية ؛
2. التزامهم بإنجاز المهام التشريعية المنوطة بهم من أجل الاستجابة للأوضاع الجديدة التي تفرضها تحديات الهجرة واللجوء والسعي إلى وضع تشريعات نموذجية تكفل للمهاجرين ولذويهم حرية التنقل والحركة، والحرية الكاملة في اختيار مكان إقامتهم والحصول على وثائق الهوية طبقاً للتشريعات الوطنية وللاتفاقات الدولية؛
3. تبادل أوسع للتجارب بين البرلمان المغربي وبرلمانات الدول الأعضاء في الفوبريل في مجال تعزيز الديمقراطية والحكومة الترابية والديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة، وتعزيز التعاون جنوب-جنوب؛
4. العمل بشكل مشترك في كل القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبالأخص في مسار إرساء مبادرة برلمان المملكة المغربية الرامية إلى إحداث منتدى برلماني إفريقي أمريكي لاتيني؛
5. دعم البحث عن حل سلمي ونهائي ومتفاوض عليه عبر الحوار واحترام قرارات مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل لنزاع الصحراء بما يصون سيادة المملكة المغربية ووحدتها الترابية وفق مبادئ الفوبريل؛
6. الانخراط في المجهود العالمي الرامي إلى صياغة ميثاق عالمي للهجرة تحت رعاية الأمم المتحدة، ودعم مساعي المغرب لاستضافة الميثاق العالمي للهجرة والتنمية.
7. إنشاء آلية دورية لتتبع أعمال توصيات هذا الإعلان تحت إشراف الأمراء العاميين لبرلمان المملكة المغربية ومنتدى رؤساء ورئيسات المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى وحوض الكارايبب " الفوبريل " .

حرر بالرباط في 14 نونبر 2017.

■ **فريق الأصالة والمعاصرة ينظم لقاء دراسيا حول مشروع القانون المالي لسنة 2018.**

نظم فريق الأصالة والمعاصرة يوم أمس الإثنين 20 نونبر 2017 لقاء دراسيا في موضوع: "قراءة في مشروع القانون المالي لسنة 2018" بمشاركة خبراء اقتصاديين ومحاسبين وفاعلين نقابيين.

وقد توزعت أشغال هذا اللقاء على المحاور التالية:

- كلمة افتتاحية للسيد عبد العزيز بنعزوز رئيس فريق الأصالة والمعاصرة
- كلمة السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين
- كلمة السيد محمد بدير - خبير اقتصادي

← الموضوع: "السياسات الميزانية"

- كلمة السيد أديب بنبراهيم - خبير محاسباتي

← الموضوع: "التدابير الجبائية في مشروع القانون المالي 2018"

- كلمة السيد علي لطفي - الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للشغل

← الموضوع: "الانعكاسات الاجتماعية لمشروع القانون المالي لسنة 2018".

■ **مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظم لقاء دراسيا حول مقترح قانون يرمي إلى تغيير المادة 2 من القانون المتعلق بمدونة الحقوق العينية.**

نظمت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لقاء دراسيا يوم أمس الإثنين 20 نونبر 2017 خصصته لإجراء قراءة في مقترح قانون تقدمت به ويرمي إلى تغيير المادة 2 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية للتصدي لظاهرة الاستيلاء على العقارات، وذلك بمشاركة خبراء وأساتذة باحثين. وقد تضمن برنامج هذا اللقاء الفقرات التالية:

- كلمة ترحيبية لمنسقة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
- كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين؛
- كلمة المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
- مداخلة السيد وزير العدل؛
- الأستاذ محمد بعيز، باحث في القانون المدني؛

← المسار التشريعي للقانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.

- مداخلة الأستاذ محمد خالد الشفقي رئيس منتدى المغرب لتخليق مناخ الأعمال من أجل التنمية المستدامة للاستثمار؛

← تشخيص ظاهرة الاستيلاء على العقارات.

- السيد الصديق الأحرش خبير لدى الأمم المتحدة؛

← تحديث المنظومة التشريعية العقارية.

- الدكتور فريد الباشا أستاذ بكلية الحقوق أكادال؛

← الحماية القانونية لحق الملكية.

- السيد محمد مھراج خبير؛

← التدابير الحماية الرقمية لمحاربة ظاهرة الاستيلاء على العقارات.

- مناقشة عامة.

■ فريق الاتحاد المغربي للشغل ينظم لقاء دراسيا حول

موضوع:

" مشروع قانون المالية ، بين الاستمرارية وضرورة إعادة النظر في النموذج

الإقتصادي "



نظم فريق الاتحاد المغربي للشغل يوم الأربعاء 15 نونبر 2017 لقاء دراسيا حول موضوع " مشروع قانون المالية ، بين الاستمرارية وضرورة إعادة النظر في النموذج الإقتصادي " ، وذلك بمشاركة من مجموعة من الأساتذة الباحثين والمهتمين.

وقد تضمنت الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء كلمة ترحيبية للسيدة آمال العمري رئيسة الفريق وكلمة السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين وكلمة السيد الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل.

بعدها تم إلقاء عروض من طرف الأساتذة المدعوين شكلت مناسبة لاستحضار الظروف والسياق العام الذي تم فيه التحضير لمشروع القانون المالي للسنة المالية 2018 والمعروض حاليا على أنظار مجلس المستشارين، وهو سياق يتميز بالدعوة الملكية لإعادة النظر في النموذج الإقتصادي المعتمد ببلانا.

وقد تلت هذه العروض تفاعلات ومدخلات المشاركين ثم تعقيب السادة الأساتذة، ليتوج اللقاء بالتوصل إلى جملة من الخلاصات والاستنتاجات.

■ مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين وجمعية رؤساء الجماعات والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات



اعتبارا للتوصيات الصادرة عن الندوة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات، التي انعقدت بتاريخ 6 يونيو 2016 بشراكة بين مجلس المستشارين ورؤساء الجهات، وبمشاركة كافة الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين المعنيين والخبراء وذوي الاهتمام،

وحيث أنه تم اعتماد الملتقى البرلماني للجهات كإطار دائم للتنسيق المؤسساتي والتفكير الجماعي في سبل التفعيل السليم لورش الجهوية المتقدمة،

فإن مجلس المستشارين، ممثلا برئيسه السيد عبد الحكيم بن شماش،

وجمعية رؤساء الجهات، ممثلة برئيسها السيد امحمد العنصر،

والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، ممثلة برئيسها السيد محمد بودرا،

يتفقون على ما يلي:



المادة الأولى:

يشكل رئيس مجلس المستشارين ورئيس جمعية رؤساء الجهات ورئيس جمعية رؤساء الجماعات المحلية، هيئة تنسيق الملتقى البرلماني للجهات.

المادة الثانية:

يعهد لهيأة التنسيق المشار إليها أعلاه بتتبع ومواكبة مسار تنزيل الجهوية المتقدمة، وبصفة خاصة الإشراف المشترك على تنسيق الدورات السنوية للملتقى البرلماني للجهات، وكذا ندواته الموضوعاتية النصف سنوية.

المادة الثالثة:

تتعقد الدورات السنوية للملتقى بمقر مجلس المستشارين، في شكل جلسات لتقييم ومساءلة حصيلة الإنجاز من طرف القطاعات الحكومية المعنية والمجالس الجهوية ومختلف الفاعلين المؤسستيين والمدنيين المعنيين. وتتعقد الندوات الموضوعاتية للملتقى بوتيرة نصف سنوية، على مستوى الجهات، حول المواضيع التي تحظى بالأولوية لدى المجالس الجهوية ومجالس الجماعات.

المادة الرابعة:

تتعقد الدورات السنوية للملتقى البرلماني للجهات، وكذلك الشأن بالنسبة للندوات الموضوعاتية، على أساس خبرة تنجز بشكل مسبق من خلال القيام باستشارات وأبحاث ميدانية، تتوج بإنجاز تقارير تشكل أرضيات للنقاش خلال دورات وندوات الملتقى.

المادة الخامسة:

تتحمل الأطراف المشكلة لهيأة التنسيق المذكورة تكاليف الخبرة واللوجستيك اللازمة لتنظيم دورات وندوات الملتقى بنسبة 50% من طرف مجلس المستشارين، و25% من طرف جمعية رؤساء الجهات، و25% من طرف جمعية رؤساء الجماعات المحلية.

ويمكن لأي طرف من الأطراف الاستعانة بالدعم الذي توفره مؤسسات التعاون لتغطية جزء من نسبة التكاليف الملتزم بها.

المادة السادسة:

تنظم اجتماعات هيئة التنسيق بحضور الرؤساء الثلاث، أو من ينوب عنهم، مرتين في السنة، وكلما دعت ضرورة التنسيق إلى ذلك.

وتخصص اجتماعات الهيئة لـ:

- الإعداد المشترك لبرنامج ومحاور الدورة السنوية والندوات الموضوعاتية للملتقى برسم السنة، وبالتحديد التشاركي للميزانية التوقعية المرتبطة بتكاليف الخبرة واللوجستيك اللازمة.
- تقييم الدورات والندوات، وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن كل دورة وندوة.

المادة السابعة:

يجري مفعول هذه المذكرة بمجرد توقيعها، ويمتد العمل بها إلى غاية 31 أكتوبر 2021 (قابلة للتجديد).

للأطراف الموقعة على المذكرة حق المبادرة بتعديلها، ويتم الاتفاق على التعديل المقترح في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ الإخطار بمقترح التعديل.

توقع هذه المذكرة باللغة العربية في ثلاث نسخ أصلية.

وحرر بالرباط، في 16 نونبر 2017.

■ الجريدة الرسمية للبرلمان / نشرة مداولات
مجلس المستشارين.



صدر يوم الاثنين 13 نوفمبر 2017 العدد الحادي والأربعون من الجريدة الرسمية للبرلمان -
نشرة مداولات مجلس المستشارين (منشور على البوابة الإلكترونية للمجلس).
ويحتوي هذا العدد على:

➤ محضر الجلسة السابعة عشرة بعد المائة ليوم الثلاثاء 4 من صفر 1439 (24 أكتوبر 2017).

جدول الأعمال: جلسة مشتركة بين مجلسي البرلمان للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية
حول مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018.

➤ محضر الجلسة الثامنة عشرة بعد المائة ليوم الثلاثاء 11 من صفر 1439 (31 أكتوبر 2017).

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

➤ محضر الجلسة التاسعة عشرة بعد المائة ليوم الثلاثاء 18 من صفر 1439 (7 نوفمبر 2017).

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 537218319

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.Parlement.ma